



حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

عبد الرحمن محمد رشوان

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، قسم العلوم الإدارية والمالية، غزة، فلسطين

Email: abdrashwan@yahoo.com

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وقد طبقت الدراسة على القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين خلال الفترة 2012 - 2018، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت لدراسة حوكمة الشركات كتغير مستقل، بينما اشتملت المتغيرات التابعة على جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية لكلٍ من (استقلالية المدقق الخارجي، الإفصاح والشفافية، حماية حقوق المساهمين، ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات) وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين. وأوصت الدراسة ضرورة قيام شركة ترست العالمية للتأمين بالمزيد من التركيز على استقلالية المدقق الخارجي، والإفصاح والشفافية، وضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين من أجل تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة الأرباح المحاسبية، التحفظ المحاسبي.

المقدمة

تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة والضرورية اللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات لأهدافها بشكل سليم، كما أنها تعد أداة جيدة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من التأكد من حسن إدارة الشركات وتوفير أطر عامة لحماية مصالحهم في هذه الشركات، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات يمتاز بالشفافية ويحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة بما يزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية محتويات القوائم المالية التي تقدمها الشركات ومن بينها الأرباح المحاسبية.

حيث تستمد جودة الأرباح المحاسبية أهميتها من أهمية الأرباح نفسها؛ إذ أن أرباح الشركة تعبر عن المداخل الهامة في عملية اتخاذ القرارات، وتظهر أهمية جودة الأرباح بالنسبة لمستخدمي المعلومات، حيث أن القوائم المالية تعبر بصورة عامة عن الربح المحاسبي على وجه الخصوص وتشكل مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة لمستخدميها، حيث توجد علاقة وطيدة بين آليات حوكمة الشركات وجودة الأرباح ستعكس إيجابياً على جودة القوائم المالية وبالتالي تزداد جودة الأرباح وتتحقق الثقة في المعلومات المحاسبية كقيد جوهري على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.

وزاد الطلب في الآونة الأخيرة على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة لانتشار ممارسات إدارة الأرباح، كما زاد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي باعتباره من أهم المبادئ المحاسبية التي لها تأثير كبير على ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث يتم اللجوء إلى التحفظ المحاسبي أثناء القياس المحاسبي، يعنى ذلك أن الأرقام المتضمنة بالقوائم المالية والمتعلقة بكل من الأصول والإيرادات تتضمن أخطاء قياس بأقل من قيمتها، بينما الأرقام المتعلقة بالمصروفات والالتزامات تتضمن أخطاء قياس بأكثر من قيمتها ويؤثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية، ومن العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ

المحاسبي هو حوكمة الشركات، حيث أن زيادة فاعلية آليات حوكمة الشركات يترتب عليها زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، كلما زاد الطلب على تطبيق مستوي عالٍ من التحفظ المحاسبي.

مشكلة الدراسة

أصبحت حوكمة الشركات من الركائز الهامة والأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات المهنية بالتأكيد على أهمية هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الشركات ذات القطاعات المختلفة.

وعند النظر إلى حوكمة الشركات من جانب الفكر المحاسبي سواء تمثل ذلك في النظر إليها من خلال علاقتها بالأرباح المحاسبية أو تم النظر إليها من خلال علاقتها بالتحفظ المحاسبي أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها على محتويات القوائم المالية، فإن كل هذا يوضح العلاقة التي توجد بين تطبيق حوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتتمحور مشكلة لبحث في التساؤلات البحثية التالية:

السؤال الرئيس:

ما دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور استقلالية أعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى لتحفظ المحاسبي في القوائم المالية؟
2. ما دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية؟
3. ما دور ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية؟

4. ما دور حماية حقوق المساهمين في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث بصفة رئيسة إلى التعرف على حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف يمكن صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على دور استقلالية أعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى لتحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
2. التعرف على دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
3. التعرف على دور ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
4. التعرف على دور حماية حقوق المساهمين في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة علمية حديثة متواضعة تقوم بدراسة دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتتأكد أهمية هذه الدراسة من خلال ما يمكن أن تقدمه من تشخيص لواقع ومتطلبات تطبيق آليات حوكمة الشركات، من أجل تحسين جودة الأرباح المحاسبية، ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

1. **الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية للدراسة في كونها من الدراسات القلائل على حد علم الباحث التي تبحث في حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية،

وبالتالي قد تساهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة للباحثين بحيث يستطيع الباحث الاعتماد عليها واستقصاء المعلومات اللازمة في إعداد دراساتهم المستقبلية ذات العلاقة، وإثراء المكتبة المحاسبية الفلسطينية والعربية حول موضوع الدراسة.

2. الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال مساهمة نتائج الدراسة في معرفة دور حوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، بالإضافة إلى ما تحقّقه من تحسين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

ويتفرع من الفرضية الرئيس الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

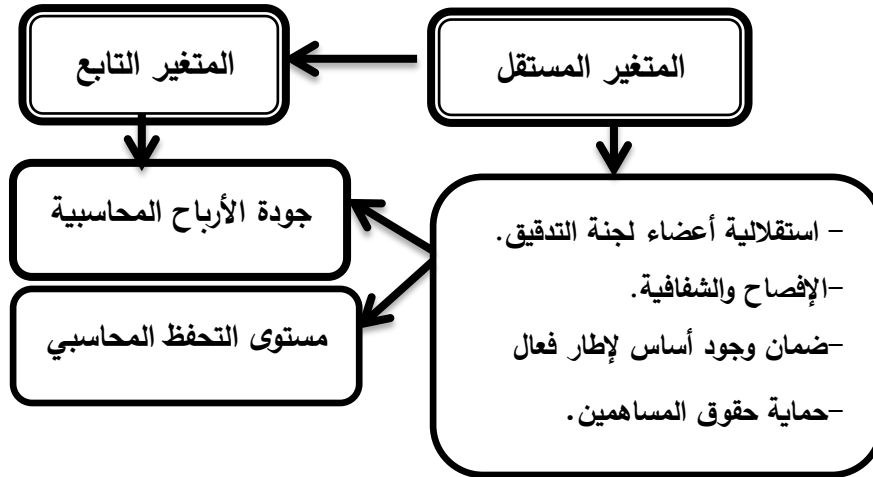
بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

4. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

متغيرات الدراسة

يمكن توضيح متغيرات الدراسة في الشكل التالي:



حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: القوائم المالية من عام 2012 لعام 2018.
- الحدود المكانية: تطبيق على شركة ترست للتأمين العالمية في فلسطين.
- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة وتم الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات كما يلي:

تناولت دراسة (عزالدين وحسين، 2019) آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أن

الالتزام بقاعدة المراجعة الداخلية يساعد في تحديد اتجاهات المركز المالي واستخدام المعايير المالية ويساهم في وضع نظام خاص لإدارة المخاطر، اتباع المعايير المحاسبية في إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتكثيف لجان المراجعة الخارجية في البنوك السودانية لمحاربة الفساد الإداري والتلاعب والاحتيال في التقارير المالية، ضرورة التطبيق السليم لحوكمة الشركات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ضرورة مراجعة كل التقارير المالية المعدة قبل نشرها في القوائم المالية.

وتحدثت دراسة (عزيريل، بن برداي، 2018) عن دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: تعمل الحاكمية المؤسسية على اضعاف الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: التركيز على استقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة، والفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، والاهتمام بتكوين لجان خاصة تعنى بالتدقيق الداخلي للحاكمة المؤسسية بحيث تساهم بفاعلية في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها.

كما بينت دراسة (خليل، والعزاني، 2017) العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح، والعلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والمقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، والتعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة منع التلاعب في اختيار السياسات المحاسبية من خلال التحفظ المحاسبي مما يضمن سلامة الأداء المالي واستمرار تدفق الأرباح، كما يجب استخدام التحفظ المحاسبي في استبعاد حالات عدم التأكد لما يعطي مؤشراً جيداً عن الأرباح المستقبلية.

ووضعت دراسة (Casky, Laux, 2016) أنموذجاً لتحليل مدى دور حوكمة الشركات في مجلس الإدارة على دور التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية المدرجة في البورصة، وحوافز المديرين منعاً للتلاعب بالتقارير المالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة القوية وحوكمة الشركات الفعالة تؤدي إلى تحفظ كبير في السياسات المحاسبية، وتمنع التلاعب، ويزيد من كفاءة الاستثمارات في الشركات، وأوصت الدراسة بتحليل قدرة مجلس الإدارة على منع التلاعب بالأرقام المحاسبية التي تؤثر على الاختيارات المثلى للتحفظ المحاسبي في تحقيق أفضل كفاءة للاستثمار.

وتطرقت دراسة (عبيد، واكبر، 2016) إلى مفهوم جودة الأرباح وكيفية قياسها بالاعتماد على القوائم المالية الرئيسة ومدى تأثيرها على الإفصاح في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة أن جودة الأرباح تمثل التعبير بصدق وعدالة عن الأرباح للوحدة الاقتصادية، كما تمثل القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية واستمرارية الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أنه ينبغي الإفصاح عن جودة الأرباح ضمن التقارير المالية للمصارف ليساعد مستخدمي القوائم المالية بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية بعدالة أكبر.

كما قامت دراسة (النجار، 2014) بقياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما وجدت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الأقل تحفظاً،

وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي، وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقول، وضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

وتناولت دراسة (سعد، 2014) تأثير نوعية العلاقة بين الأرباح المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات لتقليل تكلفة الاقتراض، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع الافتراضات صحيحة لاختبار وجود علاقة إيجابية بين نظم حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية وتقليل تكلفة الاقتراض، ووجود علاقة عكسية بين الشركات أنظمة الحكم وتقليل تكلفة الاقتراض، وأوصت الدراسة أن آليات تفعيل ومبادئ حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي في رفع مستوى جودة الأرباح، وضرورة تشجيع الباحثين لإجراء المزيد البحث عن قياس جودة الأرباح من أجل تطوير مقاييس محددة وقابلة للتطبيق.

كما قامت دراسة (Reyad, 2013) بدراسة العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي كأداة للشركات الحوكمة ومستوى جودة الأرباح في مصر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك مستوى مقبول من جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية، كما كان هناك مستوى مقبول من جودة التدقيق في شركات التدقيق المصرية، وكان هناك تأثير إيجابي على الحد من إجمالي المستحقات في الصناعة الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وبالتالي تحسين جودة الأرباح لكل من التخصصات في صناعة العميل، كما كان هناك تأثير سلبي على تقليل إجمالي المستحقات للعميل فترة الاحتفاظ، وأوصت الدراسة بضرورة تحديد المدة القصوى للاحتفاظ بالعملاء في شركات التدقيق والأهمية التدريب وتحفيز مدققي الحسابات على الحصول على شهادات مهنية في ضوء تأثيرها الإيجابي في رفع جودة شركات التدقيق.

وتناولت دراسة (Jarboui, 2013) العلاقة بين حوكمة الشركات (مجالس الإدارة، الملكية) والتحفظ المحاسبي، وإعداد نموذج للشركات الفرنسية خلال الفترة 2007-2011 يحتوي على آليات حوكمة الشركات وربطها بشكل إيجابي بمستوى التحفظ المحاسبي، وتشير نتائج الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يعتمد بشكل أساسي على فعالية مجلس الإدارة ومساهمة وجودة عملية التدقيق. وتوصي الدراسة بأن المستوى الأعلى للتحفظ المحاسبي يفسره آليات فعالة لحوكمة الشركات، وبالتالي لتحقيق الحد من عدم تماثل المعلومات، ينبغي تنفيذ آليات حوكمة فعالة.

وقامت دراسة (Watts, Zuo, 2011) بدراسة الأثر المتوقع للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية الصادرة عن الشركات التي قامت بدراسة أثر التحفظ للشركات الأمريكية المساهمة العامة، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي أثر على القيمة السوقية خلال أزمة أسواق المال العالمية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتميز بمستويات تحفظ محاسبي مرتفعة في سياساتها المالية قد تأثرت عوائدها بشكل محدود بالأزمة المالية، وأن الشركات الأكثر تحفظاً كانت قادرة على إصدار المزيد من السندات والدخول في استثمارات جديدة خلال فترة الأزمة المالية.

أولاً: التعقيب على الدراسات السابقة على الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الآتي:

1. بحثت كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية عن مفهوم حوكمة الشركات، وجودة الأرباح المحاسبية، والتحفظ المحاسبي، وربط هذه المتغيرات لتمثل في حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي.

2. اعتمدت كل من الدراسة الحالية والدراسات السابقة على منهج الوصف التحليلي المعتمد على الدراسة الميدانية لتحقيق أهداف الدراسة.

ثانياً: تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الآتي:

1. إن الدراسة الحالية تبحث حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، بينما الدراسات السابقة كانت حول العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، وتأثير نوعية العلاقة بين الأرباح المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات.
 2. إن ما يميز الدراسة الحالية هي ارتباطها ببيئة الأعمال المحلية حيث إن مجتمع الدراسة تمثل في شركة ترست العالمية للتأمين في فلسطين.
 3. طبقت الدراسة الحالية على شركة ترست العالمية للتأمين في فلسطين حيث توجد فروق في البيئة (القانونية، الثقافية، الاقتصادية) التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة الفلسطينية، وذلك عن طريق اختبارات إحصائية متعددة لاختبار صحة الفروض التي تقوم عليها الدراسة.
- ثالثاً: استفادت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الجوانب التالية:

1. الوقوف على العلاقة بين حوكمة الشركات والأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي.
 2. الاستعانة بالدراسات السابقة لدعم التأصيل النظري لحوكمة الشركات والأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي.
 3. إجراء مقارنات بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.
 4. تناولت بعض الدراسات السابقة العلاقات بين متغيرات الدراسة الحالية.
- رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الجوانب التالية:

1. تناولت أحد الموضوعات الحديثة والتجارب الجديدة في مجال حوكمة الشركات، وجودة الأرباح، والتحفظ المحاسبي مما تعد هذه الدراسة متممة لما سبقها ومؤسسة لما سيأتي بعدها من دراسات في حدود علم الباحث.
2. تعتبر هذه الدراسة في حدود علم الباحث من أولى الدراسات في فلسطين التي تبحث العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في حوكمة الشركات كمتغير

مستقل من جهة وجودة الأرباح والتحفظ المحاسبي كمتغيرات تابعة من جهة أخرى.

3. استخدمت هذه الدراسة بيانات مالية منشورة في القوائم المالية من عام 2012-2018 لشركة ترست العالمية للتأمين محل الدراسة والمسجلة في بورصة فلسطين.

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: حوكمة الشركات

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، والمساهمين، وأصحاب المصالح". (Gujler, K., et al, 2002, 1)

ثانياً: آليات حوكمة الشركات

1. استقلالية المراجع الخارجي

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات؛ لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في الشركات (مسعود، وخالد، 2011، 10).

2. الإفصاح والشفافية

يجب أن يركز إطار حوكمة الشركات على تحقيق الإفصاح والشفافية عن كافة الأمور المالية التي تخص الشركة، وتتعلق تلك الأمور المالية بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية وغيرها من الأمور المالية، ويجب أن يشمل الإفصاح عن مدى تحقيق أهداف الشركة ونتيجة نشاطها ومركزها

المالي وتدفعاتها النقدية والسياسات المحاسبية المستخدمة والعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة، وبيان مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والسياسات واللوائح ذات الصلة، مع ضرورة الإفصاح عن حصة الأغلبية في حقوق الملكية وحقوق الأقلية ومكافأة مجلس الإدارة والإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بمؤهلات أعضاء مجلس الإدارة (رايح، وهاجرة، 2012، 16).

3. ضمان وجود أساسي لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينبغي أن يشجع على شفافية وكفاءة سوق المال وأن يكون متوافقا مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وتحقيقا لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية (بدوي، 2017، 40):

- يجب أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذو تأثير ايجابي على الاقتصاد القومي وتحقيق نزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفاعلية.
- بحيث تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي يتوافق مع حكم القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد والإمكانيات للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية وأحكامها وقرارتها تكون في التوقيت المناسب.

4. حماية حقوق المساهمين

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، وتحقيقا لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية (فريد، 2010):

- أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق التسجيل والتنازل ونقل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين، وتعيين وعزل أعضاء مجلس الشركة.
- أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة والحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة.
- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تجعل بعض المساهمين يحصلون على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم للأسهم وينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.
- تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسون.
- السماح للمساهمين بما فيها المستثمرين المؤسسون أن يتشاوروا فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للمفهوم الوارد في المبادئ مع بعض الاستثناءات لمنع أساءة الاستغلال.

المحور الثاني: جودة الأرباح المحاسبية

أولاً: مفهوم جودة الأرباح المحاسبية

يقصد مفهوم جودة الأرباح المحاسبية بأنه: "المفهوم الذي يعبر بصدق عن الأرباح الفعلية التي تم تحقيقها خلال الفترة، ويمثل مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، كما يعد مؤشراً جيداً في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي للشركة". (ماهر، 2011)

كما يقصد به "تلك الأرباح التي تعكس بصدق الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وتعطي مؤشراً جيداً عن الأداء التشغيلي المستقبلي، وتقدم مقياساً جيداً ودقيقاً عن قيمة الشركة". (Basilico, 2014, 4)

ثانياً: مقاييس تحديد جودة الأرباح المحاسبية

توجد عدة مقاييس تحديد جودة الأرباح المحاسبية، وسوف نستعرض هذه المقاييس وهي:

1. **استمرارية الأرباح:** تشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية ويقصد بالاستمرارية بأنها درجة استمرارية الأرباح الحالية خلال الفترة المستقبلية التالية، كذلك قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث إن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبه. (السهلي، 2006)
2. **خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح:** خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة؛ إذ أن هناك دراسات لهذا التأثير التي اعتمدت على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية (الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية) للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح وهذا يدل إن الأرباح قد تم إدارتها، وبالتالي فإنه يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح المحاسبية. (عبيد، اكبر، 2016)
3. **مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** يعتبر توقيت الاعتراف بالإيرادات والخسائر مقياساً لتحديد جودة الأرباح، فالإدارة بما لديها من معرفة وإلمام بنشاطات الشركة تستطيع من خلال تطبيق البدائل المحاسبية توجيه الأرقام المالية نحو الاتجاه المرغوب إدارياً، وأحياناً فإن هذا التوجيه قد يتجاوز الحد المقبول حتى يصل إلى مستويات غير مقبولة تقع في دائرة الغش والتضليل. (السهلي، 2006، 517)
4. **التوقيت المناسب:** التوقيت المناسب هي خاصية مهمة لقياس جودة الأرباح المحاسبية؛ لأن توفير المعلومات في الوقت المناسب تعد مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وبالتالي فإن الاعتراف بالأرباح في الوقت المناسب يشير إلى أهمية أن تعكس الأرباح الحالية معلومات ذات قيمة ملائمة، وبالتالي فإن توقيت الاعتراف بالإيرادات يعد مقياساً لتحديد جودة الأرباح. (العقلة، وحمدان، 2017)

ثالثاً: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية

توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية، وتعمل آليات الحوكمة بصفة أساسية على زيادة الإفصاح والشفافية، واستقلالية عملية التدقيق، وضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي العلاقة المرتبطين بأعمال الشركة، ومن ثم فإن الحوكمة تلعب دوراً هاماً وأساسياً في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي تقوم بها إدارة الشركة بوضع استراتيجيات تهدف إلى تعظيم الأرباح، مما يؤدي إلى تحسين وزيادة جودة الأرباح المحاسبية للشركة.

المحور الثالث: التحفظ المحاسبي

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التحفظ المحاسبي بأنه: "إطار إعداد وعرض القوائم المالية على أن ممارسة التحفظ المحاسبي لا تعني خلق احتياطات سرية أو وضع تخصيصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات حيث لا تكون القوائم المالية محايدة، وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصادقية (أبو الخير، 2008).

وعرف التحفظ المحاسبي بأنه: "هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الاعتراف بالأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم المنخفضة للأصول؛ حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير القوية عند الاعتراف بالأرباح" (LaFond, Watts, 2008).

كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التحفظ المحاسبي بأنه: "الحكمة في رد الفعل تجاه محاولة ضمان المخاطر وحالة عدم اليقين الكامنة في الوضع التجاري". (منصور، 2014)

ثانياً: أبعاد التحفظ المحاسبي وأثره على القوائم المالية

يتم اللجوء إلى التحفظ المحاسبي أثناء القياس المحاسبي، يعنى ذلك أن الأرقام المتضمنة بالقوائم المالية والمتعلقة بكل من الأصول والإيرادات تتضمن أخطاء قياس بأقل من قيمتها، بينما الأرقام المتعلقة بالمصروفات والالتزامات تتضمن

أخطاء قياس بأكثر من قيمتها ويؤثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية من خلال بعدين أساسيين (Beaver, Ryan , 2005):

- **البعد الأول:** انخفاض درجة ملائمة قائمة المركز المالي نتيجة التقدير بالنقص لكل من صافي الأصول أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية (إتباع مبدأ التكلفة التاريخية) عن القيمة الاقتصادية (القيمة العادلة) وهو ما يعرف بالتحفظ القبلي، ومن أكثر أنماط التحفظ القبلي تشددا الاعتراف بنفقات الاستثمار كمصروفات بدلاً من رسالتها مما يترتب عليه انخفاض صافي الأصول وانخفاض صافي الربح .

- **البعد الثاني:** أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه المعلومات المتضمنة بقائمة الدخل والنتيجة عن تطويع أساس الاستحقاق المحاسبي حال الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (تقديم الاعتراف بالمصروفات والخسائر غير المحققة وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق)، مما يترتب إبراز قائمة الدخل بمعلومات مشوهة ويطلق عليه التحفظ البعدي أو التحفظ المعتمد على وقوع الحدث.

ثالثاً: مقاييس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية

توجد عدة مداخل لقياس التحفظ المحاسبي ، وسوف نستعرض بعض هذه المقاييس وهي:

1. مقاييس صافي الأصول: ومنها نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. حيث كلما كانت النسبة قل من الواحد الصحيح يعنى ذلك بان القوائم المالية متحفظة، لكن يعاب عليها إنها قد لا تتضمن قيما بالدفاتر لعدم تسجيلها مثل العناصر المعنوية والتي تجعل القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية، كما أنه وفقاً للتحفظ يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ولا يتم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة كما هو الحال في حالة ارتفاع قيمة المخزون مما يترتب عليه أن تظل قيمة المخزون الدفترية أقل من قيمته السوقية .

2. **مقاييس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم:** تميل أسعار الأسهم السوقية إلى أن تعكس التغيرات في قيم الأصول وقت حدوث التغير سواء كانت تتضمن تلك التغيرات مكاسب أو خسائر في قيم الأصول، حيث إن الاعتراف بالمكاسب يتطلب درجة قابلية للتحقق أكبر من الاعتراف من الخسائر، فإن الأنباء غير السارة ستكون أسرع إلى السوق من الأنباء السارة (تباين التوقيت) مما ينعكس أثره السلبي على أسعار الأسهم بالانخفاض. (Anwer, et al, 2002, 9)

رابعاً: العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي

تعتبر حوكمة الشركات من العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي فوجود نظام حوكمة جيد وملزم يعنى المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، وعلى ذلك يمكن القول إن مركز اهتمام حوكمة الشركات دور سلوك الإدارة في الشركة الذي يحاول تخفيض مستوى تجذر الإدارة في التلاعب بإدارة الأرباح والبعد عن التحفظ المحاسب، ويعتقد الباحث بناء على ما جاء في نتائج الدراسات السابقة _ أن الحوكمة ترتبط إيجابياً بالتحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية آليات حوكمة الشركات كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى عال من التحفظ المحاسبي، ولتحقيق مستوى جيد من درجة التحفظ المحاسبي بفعل حوكمة الشركات قام الاتحاد القومي لمديري الشركات ومؤسسة إيرنست بوضع الوصايا العشر التالية (عبد المالك، 2008):

1. التفكير في إضافة أشخاص خارجيين مستقلين لملاء الفجوات في الخبرة ولضمان إشراف أكثر استقلالاً على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.
2. التفكير في جميع مراحل تطور المنشأة في إنشاء لجنة دائمة المراجعة أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات أو كل هذه اللجان للتركيز بشكل أكبر على تلك الموضوعات.

3. ضرورة الموازنة بين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والإشراف القوى على النواحي الرئيسية مثل إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية.

4. وضع آلية يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة والتأكد من حصول المجلس عليها.
 5. عند البحث عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة يجب السعي إلى ضم مرشحين من ذوي النزاهة والخبرة في الصناعة والاتصالات القوية.
 6. وضع إرشادات للعمل في مجلس الإدارة مع التأكد من قيام أعضاء مجلس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجلس.
 7. زيادة درجة الأداء عن طريق زيادة عدد الاجتماعات وزيادة الوقت المخصص للإعدادات للاجتماعات.
 8. التركيز على المعلومات ولكن مع التركيز في الوقت نفسه على هيكل وآليات عمل مجلس الإدارة.
 9. التفكير في تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المنشأة لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين مصالحهم ومصلحة الشركة وأصحابها.
 10. إتباع الوصايا السابقة بقدر من الحساسية يتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث عن الحمل الأفضل لملاءمة لمرحلة الحياة التي بلغتها الشركة.
- ومن العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي هو حوكمة الشركات، حيث أن زيادة فاعلية آليات حوكمة الشركات يترتب عليها زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، ومن الدراسات التي تناولت علاقة حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبي دراسة (Ahamed and Duellman , 2007) حيث اختبرت أثر خصائص مجلس الإدارة كأحد مقومات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي وقد تبين وجود علاقة طردية بين نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة ومستوى التحفظ وعلاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبي.
- كما أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً في دعم حوكمة الشركات من عدة جوانب وهي (Watts, 2003):

– منع المبالغة في تقييم الأرباح بصورة انتهازية قد يلجأ إليها المديرين لتعظيم دالة منفعتهم من الحوافز والمكافآت.

– يدفع الإدارة نحو تجنب الدخول في مشروعات استثمارية ينتج عنها صافي قيمة حالية سالبة.

وتأسيساً على تلك المنافع المتوقعة من التحفظ المحاسبي، فإنه يسهم في دعم الحوكمة ضد الممارسات الانتهازية للإدارة حال ممارسة استراتيجية إدارة الأرباح لتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى المرتبطة بتعاقدات مع الشركة، ووفقاً لتفسير مفهوم التحفظ المحاسبي، فالإسراع بالاعتراف بالخسائر يوفر معلومات لمجلس الحوكمة لفحص والتحقق من تلك الخسائر ومن ثم اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة من استبعاد للمشروعات الفاشلة أو عزل المديرين المتسببين في تلك الخسائر.

الدراسة التطبيقية

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركة ترست العالمية للتأمين، وقد تم تحليل البيانات المالية للشركة المستهدفة خلال الفترة من 2012- 2018 (سبع سنوات) كسلسلة زمنية لغرض العثور على العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة .

ثانياً: منهج الدراسة

قام الباحث من أجل تحقيق أهداف الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة بغرض تجهيز بيانات لإثبات فرضيات الدراسة تمهيداً للإجابة عن تساؤلات محددة تتعلق بالظاهرة الحالية، وذلك باستخدام أدوات مناسبة، حيثُ تحدد الدراسة الوصفية الوضع الحالي للظاهرة المراد دراستها، وهو منهج يستخدم مقاييس معينة في جمع البيانات تكون على درجة من الموضوعية والثبات، وتم استخدام أيضاً المنهج الوصفي التحليلي لتحديد محاور الدراسة، وصياغة المشكلة والفرضيات

بالاستعانة بالأساليب العلمية، واختبار صحة الفرضيات بالاستعانة بالأساليب الإحصائية.

واعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

- **البيانات الأولية:** تم التطرق للبيانات الأولية بالبحث في الجانب التطبيقي عبر الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة للشركة في الوصول للمؤشرات المالية اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برامج الحزم الإحصائية والاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية:** ولمعالجة الإطار النظري للدراسة تمت مراجعة الكتب والدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وكذلك الدوريات والمقالات والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة، والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة، وذلك بغرض إثراء الدراسة بشكل علمي وأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في الموضوع مجال الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركة ترست العلمية للتأمين، وقد تم تحليل البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية للشركة خلال الفترة من 2012- 2018 (سبع سنوات) كسلسلة زمنية لغرض العثور على العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة .

رابعاً: قياس المتغيرات التابعة والمستقلة

في هذا البحث تم اختيار أهم المؤشرات المالية الملائمة لطبيعة الدراسة، وهي كالتالي:

جدول (1) المؤشرات المالية الملائمة لطبيعة الدراسة

المتغير	المؤشر	معادلة حسابه	الرمز المستخدم بالدراسة	الدراسات التي استخدمت المقياس
المتغيرات المستقلة	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	نسبة عدد الأعضاء المسجلين (غير التنفيذيين) إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق.	(X1)	(مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009)
	الإفصاح والشفافية	تم إعطاء رمز (1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك	(X2)	(مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009)
	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	تم إعطاء ارمز (1) في حال الاطار العام للحوكمة في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك	(X3)	(مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009)
	حماية حقوق المساهمين	تم إعطاء ارمز (1) في حال حماية حقوق المساهمين في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك	(X4)	(مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009)
المتغيرات التابعة	جودة الأرباح	صافي الدخل من العمليات التشغيلية- صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية/ إجمالي الأصول	(Y1)	(النجار، 2014)
	التحفظ المحاسبي	القيمة السوقية للسهم/ القيمة الدفترية	(Y2)	(النجار، 2014)

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف-سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه كما في الجدول (2) التالي:

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		المتغيرات
Sig.	Statistic	Sig.	Statistic	
.000	.433	.000	.509	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق
.000	.552	.001	.473	الإفصاح والشفافية
.000	.567	.000	.448	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
.000	.750	.002	.253	حماية حقوق المساهمين
.029	.892	.049	.177	جودة الأرباح
.033	.916	.030	.138	التحفظ المحاسبي

بالنظر لنتائج الاختبار، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لبيانات متغيرات الدراسة، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعملية للإجابة على فرضيات الدراسة، مما يستوجب استخدام اختبار سبيرمان لقياس العلاقة ما بين المتغيرات التابع، والمتغير المستقل.

سادساً: التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

جدول (3) التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتغير/ التحليل الإحصائي
0.149	0.087	0.608	0.000	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق
0.221	0.097	1.295	0.000	الإفصاح والشفافية
0.141	0.031	1.156	0.041	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
0.127	0.118	0.566	0.000	حماية حقوق المساهمين
0.172	0.780	0.991	0.021	التحفظ المحاسبي
0.221	0.097	1.295	0.000	جودة الأرباح

من الجدول السابق تبين:

إن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشر من مؤشرات الدراسة الذي يتضح من خلاله أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق كانت على التوالي (0.087، 0.149)، بينما للإفصاح والشفافية (0.097، 0.221)، أما ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات فكانت (0.031، 0.141)، وحماية حقوق المساهمين فكانت (0.118، 0.127)، بينما المتغيرات التابعة المتمثلة التحفظ المحاسبي فكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري له على التوالي (0.780، 0.172)، أما جودة الأرباح فكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (0.097، 0.221) على التوالي.

سابعاً: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

تتمثل (المتغيرات المستقلة) لهذه الدراسة (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، الإفصاح والشفافية، ضمان وجود أساس لإطار فعال، حماية حقوق المساهمين)، بينما المتغيرات التابعة تتمثل في (جودة الأرباح، التحفظ المحاسبي) لدى شركة ترست للتأمين العالمية في فلسطين، وقد استخدمت الدراسة الحالية المؤشرات التالية:

جدول (4) الوصف الاحصائي لمتغيرات للدراسة وفق لكل متغير ولكل سنة من سنوات الدراسة (2012- 2018)

المتغيرات المستقلة								
المتغير	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق							المتوسط الحسابي
مؤشر القياس/ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
نسبة عدد الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق.	0.130	0.125	0.116	0.119	0.118	0.110	0.115	0.119
المتغير	الإفصاح والشفافية							المتوسط الحسابي
مؤشر القياس/ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تم إعطاء رمز رقم (1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك.	100%	100%	100%	100%	100%	100%	83%	0.98
المتغير	ضمان وجود أساس لإطار فعال							المتوسط الحسابي
مؤشر القياس/ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تم إعطاء رمز رقم (1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك.	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المتغير	حماية حقوق المساهمين							المتوسط الحسابي
مؤشر القياس/ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تم إعطاء رمز رقم (1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك.	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المتغيرات التابعة								
المتوسط الحسابي	جودة الارباح							المتغير
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	مؤشر القياس/ السنة
0.03	0.007	0.024	0.062	0.056	0.007	0.052	0.006	صافي الدخل من العمليات التشغيلية / إجمالي الأصول.
المتوسط الحسابي	التحفظ المحاسبي							المتغير
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	مؤشر القياس/ السنة
0.71	0.91	0.75	0.98	0.56	0.70	0.50	0.57	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية.

من الجدول السابق يلاحظ:

1) المتغيرات المستقلة:

– **استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:** والتي يستدل عليه من خلال نسبة (نسبة عدد الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق)، ويتبين من خلال هذا الجدول أن هناك شبه ثبات في استقلال المدقق الخارجي خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت النسبة من (0.110) إلى (0.130).

– **الإفصاح والشفافية:** والتي يستدل عليه من خلال إعطاء (رمز رقم 1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك)، ويتبين من خلال هذا الجدول أن هناك شبه ثبات في الإفصاح والشفافية خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت نسبة الإفصاح والشفافية من (0.83) إلى (0.100).

– **ضمان وجود أساس لإطار فعال:** والتي يستدل عليه من خلال إعطاء (رمز رقم 1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك)، ويتبين من خلال هذا الجدول أن هناك ثبات في ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات خلال سنوات الدراسة، حيث تدرجت نسبة ضمان وجود أساس لإطار فعال لجميع السنوات (0.100).

– **حماية حقوق المساهمين:** والتي يستدل عليه من خلال إعطاء (رمز رقم (1) في حال الإفصاح والشفافية في الشركة، والرمز (0) في حال عدم وجود ذلك)، ويتبين من خلال هذا الجدول أن هناك ثبات في حماية حقوق المساهمين خلال سنوات الدراسة، حيث تدرجت نسبة حماية حقوق المساهمين لجميع السنوات (0.100).

(2) المتغيرات التابعة:

– **جودة الأرباح:** والتي يستدل عليه من خلال نسبة (صافي الدخل من العمليات التشغيلية/إجمالي الأصول)، ويتبين من خلال هذا الجدول أن هناك استقرار في جودة الأرباح خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت النسبة من (0.006) إلى (0.062).

– **التحفظ المحاسبي:** والتي يستدل عليه من خلال نسبة (القيمة السوقية للسهم/ القيمة الدفترية)، ويتبين من خلال هذا الجدول أن هناك ارتفاع في التحفظ المحاسبي خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت النسبة من (0.50) إلى (0.98).

ثامناً: اختبار وتفسير فرضيات الدراسة

(1) نتائج الفرضية الأولى: (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$) بين استقلال أعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات الارتباط باستخدام "معامل سبيرمان للارتباط" لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين استقلال أعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5) العلاقة بين استقلال أعضاء لجنة وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي

استقلال المدقق الخارجي وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي.	معامل الارتباط	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
العلاقة بين نسبة استقلال المدقق الخارجي والتحفظ المحاسبي.	-0.437	0.04	دالة عند 0.05
العلاقة بين نسبة استقلال المدقق الخارجي وجودة الأرباح.	0.165	0.05	دالة عند 0.05
العلاقة بين استقلال المدقق الخارجي وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي.	-0.589	0.02	دالة عند 0.05

وقد تبين من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين العلاقة بين استقلال أعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساوي (-0.589)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.02)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05).

وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين العلاقة بين استقلال أعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين محل الدراسة.

(2) نتائج الفرضية الثانية: (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات الارتباط باستخدام "معامل سبيرمان للارتباط" لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (6) العلاقة بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

مستوى الدلالة	قيمة "Sig."	معامل الارتباط	لإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
غير دالة عند 0.05	0.461	-0.437	العلاقة بين الإفصاح والشفافية والتحفظ المحاسبي.
دالة عند 0.05	0.05	0.165	العلاقة بين الإفصاح والشفافية وجودة الأرباح.
دالة عند 0.05	0.02	-0.589	العلاقة بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

وقد تبين من الجدول السابق أن:

معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساوي (-0.589)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.02)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين محل الدراسة.

(3) نتائج الفرضية الثالثة: (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية). ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات الارتباط باستخدام "معامل سبيرمان للارتباط" لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (7) العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

مستوى الدلالة	قيمة "Sig."	معامل الارتباط	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
غير دالة عند 0.05	0.461	-0.437	العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي.
غير دالة عند 0.05	0.791	0.165	العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة الأرباح.
غير دالة عند 0.05	0.296	-0.598	العلاقة بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

وقد تبين من الجدول السابق أن:

معامل الارتباط بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساوي (-0.598)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.296)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين محل الدراسة.

(4) نتائج الفرضية الرابعة: (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات الارتباط باستخدام "معامل سبيرمان للارتباط" لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (8) العلاقة بين حماية حقوق المساهمين والتدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

مستوى الدالة	قيمة "Sig."	معامل الارتباط	حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
غير دالة عند 0.05	0.461	-0.437	العلاقة بين حماية حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي.
غير دالة عند 0.05	0.791	0.165	العلاقة بين حماية حقوق المساهمين وجودة الأرباح.
غير دالة عند 0.05	0.269	-0.598	العلاقة بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

وقد تبين من الجدول السابق أن:

معامل الارتباط بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي يساوي (-0.598)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.269)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين محل الدراسة.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تطرقت إليه الدراسة من تأصيل مفاهيمي في الإطار النظري وأدبيات الدراسة، بالإضافة إلى ما تم جمعه من بيانات مالية أولية خلال الدراسة التطبيقية وبعد التحليل الإحصائي للبيانات المالية وتفسير هذه النتائج وربطها بالدراسات السابقة، خلُصت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين، كما بينت النتائج أن هناك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين.

كذلك خلصت النتائج إلى أن هناك وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين حماية حقوق المساهمين وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين.

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بضرورة قيام شركة ترست العالمية للتأمين بالمزيد من التركيز على استقلالية المدقق الخارجي، والافصاح والشفافية، وضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين من أجل تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

كما يوصي الباحث بضرورة المزيد من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الضرورية للقوائم المالية بهدف تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين.

وأخيراً يوصي الباحث بضرورة قيام باحثين آخرين بدراسات مستقبلية تشمل عينة من القطاعات المختلفة للشركات المدرجة في البورصة حول دور تطبيق آليات الحوكمة في زيادة جودة التقارير المالية.

المصادر والمراجع

أولاً/ المراجع العربية

إبراهيم، القلة، وحمدان، مأمون. (2017). "تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011-2015"، مجلة جامعة البعث، (93)79، 87-114.

أبو الخير، مدثر طه. (2008). "المنظور المعاصر للتحفظ - بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، (2)1، 1-25.

السهي، محمد سلطان. (2006). "إدارة الربح في الشركات السعودية، مجلة الإدارة العامة، مفهوم حوكمة الشركات"، 3(46). 545-513.

النجار، جميل حسن. (2014). "قياس مستوى التحفظ في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، 2(17)، 117-224.

بدوي، انتصار عبدالله أحمد. (2017). "تأثير تطبيق آليات الحوكمة على الأداء التشغيلي للشركات"، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر.

خليل، عبد الرحمن، والعزاني، عادل محمد قاسم حسن محمد. (2017). "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره عمي جودة الأرباح- دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 7(26)، 363-380.

رابح، بوقرة، وهاجرة غانم. (2012). "الحوكمة: المفهوم والأهمية، الملتقى الوطني الأول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، المنعقد يوم 6-7 مايو 2012، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

سعد، وهيب عبدالله درهم. (2014). "تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات ودورها على تدنية تكلفة الاقتراض في ضوء متطلبات معايير التقارير الدولية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر.

عبد الملك، أحمد رجب. (2008). "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية -دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة، للبحوث العلمية، الإسكندرية، 9(65)، 1-22.

عبيد، فداء عدنان، أكبر، يونس عباس. (2016). "جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، 48(1)، 249-264.

عز الدين، مصطفى هارون، وحسين، الشريف بكر أحمد. (2019). "آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي"، مجلة العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية، 3(1)، 217-268.

عزيرل، أيمن هشام محمود، وبن برداي، برجوي. (2018). "دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة

رام الله"، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، (4)1، 8-21.

عوض، أمال محمد. (2011). "تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات ودورها على تكلفة رأس المال"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، (1)2، 1-22.

فريد، محرم فريد. (2010). "نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقية الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، (1)1، 1-20.

مسعود، صديقي، وخالد، دريس. (2011). "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

منصور، شويكار محمد ناج فواد. (2014). "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، السنة 18، (2)، 284.

ثانياً/ المراجع الأجنبية

Ahamed, A. and Duellman S. (2007). "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis" Journal of Accounting and Economics, (1)1, 1-15.

Anwer, Ahmed S., et al. (2002). "The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder –Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs", The Accounting Review, (77)1, 1-20.

Basilico, E. (2014). "The Quality of Earnings, Governance and Future Stock Returns in Europe:An Empirical Study", PhD Dissertation, University of St. Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs.

Beaver and Ryan. (2005). "Conditional and Unconditional Conservatism Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies Conference, Available From www.proquest.com.

Caskey, Judson and Laux, Volker. (2016). "Corporate governance, accounting conservatism and manipulation", The Institute for Operations Research and the Management Sciences, Management Science, (63)2, 279-585.

Gujler, K. and et al. (2003). "Corporate Governance and the Return on Investment", Meetings Presented Paper, at University of Vienna, Berlin.

- Judson, A. (2013). "Does corporate governance affect accounting conservatism Empirical evidence in the French context". International Journal of Accounting and Economics Studies, (1)3, 100-110.
- LaFond, R. and Watts, R. (2008). "The Information Role of Conservatism", The Accounting Review, Vol. 83, No.2, 447-476.
- Pope, K., and Walker, M. (2003). "Ex-ante and Ex-post Accounting Conservatism Asset Recognition and Asymmetric Earnings Timeliness", Work Paper, Available From www.ssrn.com.

Abstract:

This study was aimed to get to know the concept of corporate governance and its role in the improvement of the quality of accounting profits and the level of accounting conservatism in the financial statements. The study was applied to the financial statements of Trust International Insurance Company starting from 2012 and up to 2018.

The study was supported by the analytical descriptive approach, and the study used corporate governance as an independent change, while the dependent variables including the quality of profits and accounting reservation.

The results of the applied study showed that there is a direct proportion relation with the statistical significance. Both (independence of the external auditor, disclosure and transparency, protection of shareholders' rights, ensuring a base for effective framework for corporate governance) and improving the quality of accounting profits and the level of accounting reservation in the financial statements of Trust International Insurance Company.

The study recommended the need for Trust International Insurance Company to focus more on the independence of the external auditor, disclosure, transparency, and to ensure that there is a base for effective framework for corporate governance, and the protection of shareholders' rights in order to improve the quality of accounting profits and the level of accounting reservation in the financial statements.

Keywords: corporate governance, quality of accounting profits, accounting reservation.
